وسائل تطبيع العلاقات العراقية –الكويتية

أ.م.د. سرحان غلام حسين
قسم الدراسات التاريخية

مدخل

إن الخلفية التاريخية والجغرافية لدولة الكويت يصعب على المؤرخ ان يضع تاريخياً ثابتاً لظهور مدينة الكويت(*). أو القرين، كما كانت تدعى قديماً، وبالتالي مشيخة الكويت الى حيز الوجود، كذلك وجود الكويت كان قائماً قبل قيام حكم العتوب الذي ينتمي اليهم أل صباح.

تقع الكويت في أقصى الخليج العربي، وفي زاويته الشمالية الغربية بين خطي العرض 30/28 شمالاً وخطي الطول 48/46 شرقاً، وهي على شكل مثلث ضلعه الشمالي في جنوبي العراق، وضلعهُ الجنوبي على حدود أقليم الاحساء التابع للملكة العربية السعودية وضلعه الشرقي على شاطئ الخليج العربي، وهكذا تعتبر الكويت منفذاً طبيعياً للشمال الشرقي من شبه جزيرة العرب، ويتجاور دولتين عربيتين شمالاً وجنوباً، وتقع عبر مياهها شرقاً دولة ايران(1).

(*) أما التسمية بالقرن او الكويت، فهي تصغير من قرن وكوت، والقرن هو التل أو الارض العالية، والكوت هو القلعة او الحصن، وهناك عدة مواقع تسمى بالقرن على الساحل الشرقي لجزيرة العرب الى الجنوب من الكويت، وعدد من البلدان العربية المسماة بالكوت، والكويت مشتقة من الكوت في لغة جنوبي العراق، هو البيت الذي يبنى على شاكلة القلعة حتى يسهل الدفاع عنه، وهو بيت تحيط به عادة بيوت اخرى ويطلق اسم الكوت على ذلك البيت شريطة ان يقع بقرب الماء، ثم أصبح ذلك الاسم يطلق على القرية ان ينشأ في مثل ذلك الموقع، وأمثلة على ذلك، بكوت الافرنجي، وكوت الزين، وكوت العمارة، وكوت بندر، وتقول الرواية المحلية الكويتية التي تذكر إن براكا شيخ بني خالد، قد بنى الكويت قبل بداية القرن الثامن عشر الميلادي، الثاني عشر الهجري، وبراك بن غدير آل حميد تولى زعامة بني خالد بين عام 1669–1682م . للمزيد انظر: أحمد مصطفى ابو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، 1750–1965 ، طباعة ذات السلاسل، 1984، ص[18].

(1) أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث ، مصدر سبق ذكره، ص 19 0

المساحة الكلية للكويت 17,818كم^2 أما عدد السكان مع تقديرات عام 2005 يكون (2,457,257) مليون نسمة[1]، وان اهم المدن (الكويت، الاحمدي، الجهراء) لقد مرَّ على أرض الخليج العربي ومنها الكويت الكثير من المجموعات الاستعمارية من البرتغال والهولنديين والعثمانيين وغيرهم، وأخيراً بدأ الاهتمام البريطاني التجاري بمنطقة الخليج العربي عام 1763م وهو التاريخ الذي توقفت به حرب السبعين، والتي تنازلت من جراءها فرنسا عن مستعمراتها لبريطانيا[2]. برزت الاهمية الستراتيجية للكويت والخليج العربي بالنسبة لبريطانيا ومستقبل مصالحها في المنطقة، والكويت في هذه الفترة عرفت بمينائها الصغير الذي يحمل الاسم نفسه، وفي عام 1765م إستولى آل صباح على الميناء والاراضي المجاورة له[3] وأقاموا لهم إمارة سميت (إمارة الكويت) علماً إن الاسرة الصباحية أعلنوا موالاتهم للدولة العثمانية، على ان يدفعوا الجزية، ولا تفرض عليهم إدارة عثمانية، وعلى أثر حملة الاحساء عام 1870م صدر (فرمان عثماني) بجعل الكويت (سنجقية أي قضاء) تابعاً لولاية البصرة، وعين شيخ الكويت آنذاك قائمقاماً للقضاء الجديد[4].

ومن المعروف ان النظام الذي ساد الكويت في ذلك العهد كان نظاماً عشائرياً فالشيخ يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، فهو الرئيس الاداري والتنفيذي الاعلى في الامارة، ولكنه كان يدفع مقابل ذلك بعض الضرائب الى الحكومة العثمانية وان الاسرة الحاكمة، كانت لا تلتزم نظام الوراثة الدقيق، فهي تنتخب من بينها من هو أقوى واصلح لحكم الامارة، وهكذا بقيت العلاقات بين آل الصباح والعثمانين حسنة، حتى إن استولى الشيخ مبارك الصباح على السلطة عام 1896م عندها اقترح الشيخ مبارك فكرة الحماية البريطانية على إمارته في أوائل عام 1897م، الا ان الجانب البريطاني رفض هذا الطلب لكي لا تسيء العلاقات مع الدولة العثمانية[5]. مع ذلك وبسبب أطماع روسيا والمانيا في منطقة الخليج العربي، مما دفع الجانب البريطاني الى تغير وجهة نظرها والاسراع بوضع الكويت تحت حمايتها، وعقد إتفاقية سرية

---

(1) htm://www.mon.gov kw/Mon Web Site/ arabic/mon Stistics/

(2) الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية دليل المعلومات عن العالم، دار اقتصاديات الشرق، 1981، ص107.

(3) المصدر نفسه ، ص109.

(4) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1965، ص191.

(5) نعمه السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، شركة الطبع الاهلية، بغداد، 1968، ص302.

معها، وكان ذلك في يوم 23 ك[1] عام 1869 وبموجب هذه الاتفاقية الزمت أمير الكويت وخلفاءه بالاتي:-

I. ان لا يستقبل وكيلاً أو ممثلاً لاية حكومة أو دولة اجنبية في الكويت ولا في أي مكان اخر، داخل حدود اراضيه، دون موافقة الحكومة البريطانية.

II. ان لا يتنازل الامير ولا يؤجر ولا يرهن ولا يعطي للتملك او أي غرض اخر او أي جزء من اراضيه الى حكومة أو رعايا او أي دولة اخرى بدون سابق موافقة عن الحكومة البريطانية، كل ذلك مقابل مساعدات مالية وعسكرية مع تعهدات بريطانيا على منع المحاولات العثمانية لاحتلال اراضيه[(1)].

وفي عام 1903 جددت بريطانيا المعاهدة مع شيخ الكويت واعترفت بحمايتها له، وعند اكتشاف مادة البترول في 27 تشرين الاول عام 1913، وقيام الحرب العالمية الاولى، إنتهزت بريطانيا الفرصة، وقامت باحتلال عسكري للمراكز الهامة في الخليج العربي، واعلنت في3 تشرين الثاني 1914 إنفصال الكويت عن الدولة العثمانية[(2)]، بعد هذه المقدمة الموجزة عن طبيعة المجتمع الكويتي ونظامه السياسي عبر الحقبة التاريخية الماضية، سوف نتناول موضوع وسائل تطبيع العلاقات الكويتية العراقية باربعة محاور، حيث يشمل المحور الاول العلاقات الكويتية العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية من 23 آب 1921 لغاية نهاية الحكم الملكي 14 تموز 1958 فيما يبحث في المحور الثاني العلاقات بين البلدين من 14 تموز 1958 لغاية تموز 1968 اما المحور الثالث فيتناول العلاقات بين البلدين من تموز 1968 لغاية سقوط النظام السياسي في العراق نيسان 2003 بعد الاحتلال الامريكي للعراق، والمحور الاخير يبحث عن آلية تطبيع العلاقات العراقية الكويتية بعد كتابة الدستور ونقل السيادة الكاملة للعراقيين ومسؤولية الكويت في تطبيع العلاقات من خلال تعاون كويتي – عراقي لعقد معاهدة جديدة، تشمل كافة القضايا الخاصة، حول تثبيت الحدود البرية والمائية وعقد بروتوكولات خاصة في كافة المجالات بين البلدين الشقيقين وطي صفحة الماضي البعيد والقريب. وفتح صفحة جديدة من العلاقات الثنائية بين البلدين مبنياً على احترام السيادة ومصالح كلا الشعبين

([1]) نعمه السعيد، مصدر سبق ذكره، ص[303].

([2]) نعمه السعيد، المصدر السابق، ص[304].

الشقيقين في المنطقة.

المحور الأول

العلاقات العراقية – الكويتية من 23 آب 1921 لغاية 14 تموز 1958

علاقات الكويت بالعراق علاقات قديمة، ولقد اقتضى بحكم الجوار الجغرافي للشعبين الاختلاط بينهما، وينزح كثير من أهل البصرة والزبير الى الكويت، ويقيمون بها، كما ان الكثير من ابناء الكويت لهم مصالح حيوية وممتلكات خاصة في العراق، كذلك الأواصر القربى والمصاهرة لها اعتباراً واسعاً بين الشعبين مما جعل التجارة مستمرة من والى البلدين، هذا فضلاً عن ان الكويت ظلت فترة طويلة تعتمد على المحاصيل الزراعية والمواشي التي ترد لها من العراق، كما ان الكويت بقيت يعتمد على مياه الشرب من شط العرب، بالاضافة الى اعتماد الكويت على بعض المدرسين والعمال العراقين للعمل في الكويت[1]، أبقت حكومة الملك فيصل الاول بعد تسلمه المسؤولية في البلاد النظم الادارية الموروثة عن العهد العثماني على ما هو عليه في العهد العثماني، ولم يجري أي تغير فيها. وفي عهد حاكم الكويت الشيخ احمد بن جابر الصباح ولاول مرة ارسلت بعثة علمية خارج الكويت للدراسة في العراق عام 1925[2]. وهذا دليل على عمق العلاقة بين البلدين، واستمرت هذه العلاقة حتى نهاية حكم الملك فيصل الاول في 7 أيلول 1933 بعد وفاته وتولي الملك الشاب غازي فيصل الذي لم يتمكن من سدْ الفراغ الذي تركه والدهُ بسبب صغر سنه البالغ 21 عاماً، وقلة تجربته في مجال الحكم والسياسة، مما حصل خلال مدة حكمه اضطرابات كثيرة في معظم انحاء البلاد، مما دعى ذلك الى نشوء صراعات سياسية، فاثر ذلك على سير الحكم وادارة الدولة وتقدمها[1].

وقد حصل أزمة بين البلدين في عهد الملك غازي بداية عام 1939، عندما اشتدت الحركة

---

(1) الرزاق حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، منشورات المكتبة الاهلية، بغداد، 1968، ص234.

(2) عبد الحسني، العراق قديماً وحديثاً، مطبعة دار الكتب، ط6، بيروت، 1980، ص90.

(1) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914–1958، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000، ص58.

الدعائية من جانب الحكم الملكي في العراق، لربط مشيخة الكويت بالعراق فأخذ الكثير من الشباب الكويتي يتوجهوا للعراق، فيما أقدم الملك غازي الى توجيه بث خاص من إذاعته في قصر الزهور، للدعاية والتحريض ضد مشايخ الكويت من أل صباح، وسرعان ما تكون نواة لحزب سياسي أو ما يمكن ان نسميه (تيار قومي) من الكويتين من داخل الكويت، كذلك صوت المجلس التأسيسي الكويتي للانضمام الى العراق بأكثرية عشرة أصوات من أصل 14 صوتاً، فاعلنت حكومة الشيخ أحمد جابر حالة الطوارئ في البلاد، والقاء القبض على بعض من أعضاء المجلس التأسيس في السجن، فأصاب حالة من الفوضى في الشارع السياسي الكويتي وكان الملك غازي متحمساً لقضية الكويت، وان اكثر السياسيين العراقيين مؤيداً للملك غازي وموالياً له في موضوع الكويت هو رشيد عالي الكيلاني رئيس الديوان الملكي، بل وصل الامر الى ان يكلف الملك رئيس أركان الجيش آنذاك الفريق حسين فوزي بانذار الجيش[1] وعليه يبدو إن الملك أصبح بهذا التوجه يشكل خطراً على مستقبل الكويت السياسي، كما إنه مصدر للمتاعب تجاه السياسة البريطانية في الوقت نفسه، واكثر من ذلك هو اصدار أمراً لاحتلال الكويت لولا تدخل ناجي شوكت نائب رئيس الوزراء، لدى الملك بالعدول عن هذه الخطوة لحين دراستُه بشكل جيد من قبل الحكومة، الا ان الملك غازي قتل في ظروف غامضة، ولم يحقق شيء يذكر في هذا المجال تجاه قضية الكويت[2].

وفي اعقاب قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن في 14 شباط 1958 والذي سمي بـ ((الاتحاد الهاشمي)) برزت مرة اخرى الى السطح مشكلة إنضمام الكويت الى العراق فكان رؤية السياسي العراقي نوري السعيد على ضرورة إنضمام الكويت للاتحاد لأن ذلك من شأنه ان يخفف من الاعباء المالية التي تترتب على ذمة العراق ضمن الاتحاد، كما ان فكرته في إنضمام دولة لا تحكمها أسرة هاشمية من شأنه ان يشجع أقطار عربية الانضمام للاتحاد[3]. ويبين مطالبة العراق المتكررة بالكويت خاصة في عهد الملك غازي، الى جانب دعوات نوري السعيد، وان كانت بطريقة مختلفة مع الجانب الكويتي والبريطاني في آن واحد.

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، بيروت، 1982، ص61.

(2) المصدر نفسه، ص62.

(3) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، 1962، بغداد، ص19.

المحور الثاني

من 14 تموز 1958 لغاية تموز 1968

بعد ثورة 14 تموز 1958 واعلان النظام الجمهوري[*] في العراق، إزداد مخاوف البريطانيين من العراق نحو انضمام الكويت، مما دفع الجانب البريطاني الى عقد اتفاقية جديدة مع أمير الكويت يمنح بموجبها الكويت الاستقلال في حزيران 1961، وقد اعترضت الحكومة العراقية على عقد هذه الاتفاقية مع الجانب الكويتي، على إعتبار الكويت لم تكن محمية بريطانية في السابق، وهذا يمس الحقوق الشرعية لسيادة أرض وشعب العراق، وان هذه الاتفاقية أكدت تبعية الكويت لبريطانيا، ومما زاد الامر تعقيداً هو موافقة جامعة الدول العربية في 20 تموز 1961 على انضمام الكويت اليها، ومنع العراق من استخدام القوة في ضمّ الكويت للعراق[1].

هذا الامر دعى حكومة عبد الكريم قاسم الى اصدار قرار مفاجئ في 25 حزيران 1961 وتصميمه على ضم الكويت للعراق، واعادة تصميم خارطة العراق الرسمية على هذا الاساس، هذا المطلب أثار ضجة إعلامية وسياسية والكثير من المناقشات في العالم العربي والمحفل الدولي[2] ، مع توضيح العراق رغبتهُ في حيثيات قرار الانضمام لاسباب تاريخية وسياسية وقانونية في المطالبة بانضمام الكويت. الا ان هذا الامر جوبه بالرد السلبي من قبل حاكم الكويت وبريطانيا، وأكد عبد الكريم قاسم تجاه هذا الموقف في قراره بضم الكويت حيث قال بهذا الصدد ((**ان الحكومة العراقية سوف تصدر مرسوماً بتعين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء**

---

[*] زار في 25 تشرين الاول 1958 الشيخ عبد الله السالم الصباح العراق لتقديم التهنئة لقادة الثورة في العراق، وقد استمرت الزيارة خمسة ايام، الا ان الزعيم قاسم كان متحفظاً في مباحثاته، ولم يصدر بيان مشترك عن ذلك.

للمزيد انظر: ليث عبد الحسن، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد للنشر، 1979، بغداد، ص349.

(1) وزارة الخارجية العراقية، حقيقة الكويت، مصدر سبق ذكره، ص20.

(2) مجموعة مؤلفين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، 1958–1968، بغداد، ج5، بيت الحكمة، 2002، ص120.

الكويت، ودعا شيخ الكويت الى مراعاة حقوق الشعب، وانذره بالعقوبات الصارمة اذا تعسف بحق الشعب))[1]. ومن ثم طرح قضية الكويت في جامعة الدول العربية في نهاية تموز 1961 من قبل مندوب العراق في الجامعة ((مزاحم الباجه جي)) رئيس الوزراء الاسبق محذراً بقبول الكويت في عضوية الجامعة العربية ولاعتراف بحق العراق في عائدية الكويت للعراق، من جانب آخر أعرب مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة ((عدنان الباجه جي)) عن أمله في ان تتم تسوية مطلب العراق التاريخي لقضاء الكويت بالطرق السلمية، وعدم الاستجابة لطلب شيخ الكويت من قبل الأمم المتحدة بهذا الشأن[2]. ومن جراء ما حصل في مجلس الجامعة العربية، والأمم المتحدة، وجه العراق مذكرة الى البعثات السياسية للدول العربية في بغداد في 10آب 1961، بشأن قرار انضمام الكويت لجامعة الدول العربية، ومخالفة هذا القرار لميثاق الجامعة وأغراضها العليا[3]. في حين يفند الجانب الكويتي إدعاءات العراق الباطلة وغير الشرعية تجاه أرض وتاريخ الكويت وهذا ما شجع الجانب البريطاني الى إنزال قواتها في أرض الكويت لحمايتها من غزو العراق[4]. وفي هذا الصدد يقول الدكتور حسن سليمان محمود في مؤلفته الكويت ماضيها وحاضرها **((اذ ان العراق في كل مكاتباته الرسمية كان يخاطب الكويت –كدولة مستقلة– ذات كيان منفصل وكانت الحكومات العراقية المختلفة، تخاطب الكويت مخاطبة الند للند، وكان عبد الكريم قاسم نفسه في مكاتباته الرسمية يوجه الخطاب الى حضرة صاحب السمو أميرها، حاكم الكويت، وكان يعبر عن الدولتين –الكويت والعراق– كبلدين مستقلين تربطهما اواصر الاخوة))**[5] أما تفسير الأخرين حول مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت من أجل الضغط على شركة نفط العراق، الى جانب مكاسب مادية بعد إتهامه من قبل اعداءه بعلاقاته المشبوه مع بريطانيا، أي ان الجانب البريطاني خلق ذلك لاغراض مزدوجة سياسية وعسكرية واقتصادية لمنطقة الخليج العربي بالكامل[6]. وقد ظل الموقف من الكويت في

([1]) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص[119].

([2]) المصدر نفسه، ص[119].

([3]) المصدر نفسه، ص[129].

([4]) الكويت ماضيها وحاضرها ، مصدر سبق ذكره ، ص237 .

([5]) مجموعة مؤلفين ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ، ج5 ، ص135 .

([6]) حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، ص[242].

عهد قاسم على ما هو عليه، بعد ان رفضت الأطراف العربية والعالمية إستخدام القوة تجاه الأزمة، بعدها أخذ في اتباع الطرق السلمية في المطالبة بالكويت طيلة فترة حكم عبد الكريم قاسم بعد 1961 ولغاية سقوطه في الثامن من شباط 1963[1]. أما موقف الاحزاب السياسية إزاء قضية الكويت في عهد عبد الكريم قاسم، فقد أيد الحزب الوطني الديمقراطي مطالبة قاسم بضم الكويت الى العراق فيما اعترضت احزاب اخرى على ضم الكويت لاسباب سياسية منها (الحزب الشيوعي، القوميين العرب، بما في ذلك التيار البعثي)[2]. بعد سقوط نظام الحكم الجمهوري الاول في العراق (حكومة عبد الكريم قاسم) جاء للحكم في 8 شباط 1963 حكومة حزب البعث بزعامة عبد السلام عارف الذي أُختير رئيساً للجمهورية فاعترفت ولاول مرة باستقلال الكويت واقامة علاقات دبلوماسية بدرجة سفارة بين البلديين، اذ ان الثورة اعتبرتها مشكلة قومية يجب حلها. لذلك سعت الى اقامة علاقات طيبة مع الكويت، ففي اول تصريح صحفي لوزير الخارجية العراقي طالب الشبيب حيث قال: ((ان القول ان الكويت جزء من العراق او انه جزء من أي بلد اخر، إنما يخص شعب كل من القطرين وأنني متأكد بان حكومتي البلدين قادرتان على التوصل الى حّل يعود بالفائدة على شعب البلدين في القريب العاجل))[3]. والملاحظ على العلاقة بين العراق والكويت في كل ما اتخذه الطرفان من خطوات وتصريحات اعلامية وسياسية لم تفصح عن مصير الكويت بشكل واضح، بما في ذلك تبادل الوفود والزيارات الرسمية للطرفين، ان زيارة ولي عهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح لبغداد نهاية عام 1963، في ظل ظروف قلقة في العراق، ومقابلته احمد حسن البكر الذي كان رئيساً للوزراء، وصدور بيان مشترك إستند الى مكاتبات عام 1932 ولم تكن شرعية اذ ان المجلس الوطني لقيادة الثورة لم تصادق على البيان المذكور[4]. الا ان ذلك لم يستمر كثيراً بسبب سقوط حكومة البعث البعث في العراق، ومجيء حكم الاخوين (عبد السلام، وعبد الرحمن عارف) ففي عهد عبد السلام عارف (الجمهورية الثانية) حصل الخلاف بين الرئيس عبد السلام والبعثيين (الحرس القومي) هكذا أخفقت القيادة من حّل الازمة، مما دعى باستيلاء عبد السلام عارف مع بعض قادة الجيش على

([1]) المصدر نفسه، ص[245].

([2]) ليث عبد الحسين، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق، ص[357].

([3]) مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج[6]، ص[245].

([4]) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام،جريدة الشرق الاوسط، العدد913 في2003/12/4، ص[15].

السلطة وانهاء دور حزب البعث من قيادة السلطة في العراق في 18 تشرين الثاني عام 1963، ومطاردة البعثين والحرس القومي وايداعهم في السجون[1]، وعليه فان الحكومة في عهد الرئيس عبد السلام عارف بدأت بعلاقات جيدة مع دولة الكويت، كما هو مع الاطراف العربية الاخرى، حتى وفاة الرئيس عبد السلام عارف في حادث ارتطام طائرته المروحية في مدينة البصرة في 13 أبريل 1966، وتولي أخوه عبد الرحمن عارف الرئاسة من بعده، حتى اطلق عليه مرحلة (حكم الاخوين) في تاريخ العراق المعاصر، ولم يحصل شيء يُعكر العلاقات الودية بين البلدين، بل حصّل تعاون وثيق بين البلدين، بعد تقديم حكومة الكويت قرض بمبلغ (30,000,000) مليون جنيه استرليني بدون فائدة الى العراق[2]. في هذه المرحلة رفضت حكومة الكويت منطق استخدام القوة لحل المشاكل الدولية، وأبدت حق الشعوب في تقرير مصيرها، مع رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وتؤمن في العمل القومي، وان الكويت جزء لا يتجزء من الامة العربية، هكذا تعاملت حكومة الكويت بروح إيجابية فعاله تراوحت بين الدعم المادي والعسكري المحدود في العمل القومي ودعم دول المواجهة العربية، كما حصل في حرب عام 1967 بين العرب و"إسرائيل"[3].

المحور الثالث

العلاقات بين البلدين من تموز 1968 لغاية سقوط النظام السياسي في العراق نيسان 2003 بعد الاحتلال الامريكي للعراق

ومع نهاية حكم الرئيس عبد الرحمن عارف في 17 تموز 1968 وعزله عن الحكم وتولي حزب البعث حكم البلاد من جديد، وتولي رئيس الوزراء احمد حسن البكر رئاسة الجمهورية الرابعة في العراق بعد احداث إنقلاب عسكري من قبل الحزب[4]. وعلى ما يبدوأن مشكلة الكويت مع الحكومات العراقية لم تنتهي، وكان يؤمل من الحكومة الجديدة تسوية موضوع ترسيم الحدود بين البلدين، غير ان هذا الامر لم يتم حيث طلبت حكومة العراق من الكويت في نيسان

---

(1) مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج6، ص269.

(2) مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج6، ص246.

(3) يوسف حسن داود، الكويت دراسة في تجربة المشاركة السياسية، 1961-1988، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1989، ص28.

(4) محطة الجزيرة، البرنامج المفتوح ما وراء الاحداث، الانترنيت.

عام 1969 بعد تردي العلاقات العراقية–الايرانية السماح لبعض القطعات العسكرية العراقية باستخدام الاراضي الكويتية لحماية ميناء ام قصر من هجوم ايراني مرتقب. الا ان الكويت ترددت في بادئ الأمر، مما حدا بالحكومة العراقية الى تكليف وزيري الداخلية والدفاع (صالح مهدي عماش، وحردان التكريتي) بزيارة الكويت، واجراء محادثات سرية مع وزير الدفاع الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح للموافقة على إرسال قوات عراقية الى داخل الكويت، وقد عرضا على حكومة الكويت ان رغبت إستقبال قوات كويتية داخل الاراضي العراقية بالقرب من البصرة، ويبدو ان عماش وحردان (فهِما) من خلال المباحثات ان حكومة الكويت وافقت على طلب العراق، فصدرت الاوامر بتحرك بعض القطعات العراقية الى داخل الاراضي الكويتية، واقامة معسكر لها هناك، كما إن القيادة العراقية قد فسرت هذه الموافقة المبدئية بمثابة ((إتفاق)) يسمح بموجبه ببقاء القوات العراقية ما دام الخطر الايراني قائماً، وبالرغم من تكرار أحتجاج الكويت الا ان القوات العراقية لم تنسحب، وفي عام 1973 حاول العراق إقامة نقطة دفاعية في منطقة السميته الكويتية فيما حاولت الكويت منع ذلك، فاصدر امر الوحدة العراقية أمراً بفتح النار على الجنود الكويتيين، مما ادى الحادث الى مصرع جنديين كويتيين وجندي عراقي، ذلك في 20 أذار 1973[1]. ارسلت الحكومة الكويتية اثر هذا الحادث مذكرة احتجاج الى الحكومة العراقية طالبت فيها المباشرة بالمفاوضات لترسيم الحدود وسحب القوات العراقية الى داخل الحدود العراقية، تأزمت الحالة بين البلدين على اثر ذلك، بعد ان أرسلت الحكومة العراقية مذكرة جوابية تُعلم فيها الحكومة الكويتية ان الحدود لم يتم الاتفاق عليها رسمياً، أي لا تعترف بالحدود الحالية بينهما الامر الذي دعا الحكومة الكويتية الى ارسال مذكرة اخرى شديدة اللهجة، تطلب المفاوضات مع العراق فوراً، والا ستدعوا جميع الدول العربية لتكون الحكم في الموضوع، على أثر ذلك وصل بغداد في ابريل 1973 وفد رسمي عربي برئاسة محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية، حيث التقى الوفد بوزير الخارجية العراقي مرتضى سعيد عبد الباقي وصدرت الموافقة بسحب القوات العراقية من السميته ((**مع العلم بان الانسحاب الفعلي لم يتم الا في حزيران عام 1977**))[2] أي بعد توقيع إتفاقية الجزائر 1975 مع ايران، بعد هذه المرحلة تحول الامر لدى الحكومة العراقية الى محاولة العراق اقناع الحكومة الكويتية بتأجير جزيرة (وربا وبوبيان) بعقد

([1])جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص[16].

([2]) المصدر نفسه ، ص 17 .

ايجار طويل، واستمر الحال الى ان قام العراق باحتلال الكويت في 2 أب 1990[1]. وفي هذا الصدد يقول جواد هاشم في مذكراته **((على الرغم من تلك العلاقات الودية على المستوى الرسمي كنت المس من صدام حسين نفوراً تجاه الكويت وبالاخص تجاه وزير خارجيتها صباح الاحمد))** واذكر ان صدام طلب مني عام 1975 القيام بزيارة بعض دول الخليج العربي لاقناعها بالموافقة على طلب العراق إتخاذ بغداد مقرراً للجنة الاقتصادية لغرب اسيا التابعة للأمم المتحدة، وبعد العودة الى بغداد، قدمت تقريراً له أوردت فيه الحديث الذي دار بيني وبين وزير الخارجية الكويتي، حول مسائل الحدود، ويبدو كما يقول جواد هاشم **((ان كلام الوزير لم يعجب صدام او ان صدام لم يكن معجباً بالوزير الكويتي))** حيث علق على كلامه اثناء مناقشته التقرير بقوله **((هذا كلام مليء بالحقد والكراهية للعراقيين انه مرفوض جملة وتفصيلاً))**[2].

تولى صدام حسين الرئاسة في تموز 1979 وتنحى احمد حسن البكر من الحكم تزايدت الخلافات بين العراق وايران بعد سقوط حكومة الشاه وقيام الثورة الأيرانية وتولي خميني السلطة في بداية عام 1979، مما ادى بالنتيجة الى نشوب الحرب بين الطرفين في ايلول عام 1980، واستمرت لمدة ثمانية اعوام، انتهت في أب 1988، خلال هذه المرحلة عاشت العلاقات العراقية- الكويتية الشهر العسل ان جاز التعبير، مع وجود خبايا واسرار يكنها كل طرف ضد الآخر بشكل خفي ومبطن، الى ان إنفجر الموقف من جديد في عام 1990[3]، حيث عادت مرة اخرى نزاعها الحدودي مع الكويت بل واكثر من ذلك هو إقدام العراق على احتلال الكويت في فجر يوم الخميس الموافق 2 أب 1990/ بعد حرب إعلامية ومباحثات ساخنة في السعودية أدت بالنهاية الى فشلها بين الطرفين، عند ذلك حصل هذا التطور الخطير في البلاد العربية من جراء غزو العراق للكويت وفشل الجهود العربية لاحتواء الازمة، مما أضطر مجلس الأمن بالتدخل واصدار قرار في 15 يناير 1991 دعى لانسحاب العراق من الكويت، فامتنع العراق، فاستمر الصراع بين العراق والادارة الامريكية من جهة والعراق والأمم المتحدة من جهة اخرى، هذا ما دعى الى تأسيس تحالف دولي ضد غزو العراق للكويت بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وتوجيه ضربة عسكرية واسعة للعراق، مما اضطر العراق الى الانسحاب من الكويت، وتوقيع هدنة دائمة مع قوات

([1]) جواد هاشم، مصدر سابق ، ص 16 .

([2]) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ص[17].

([3]) موقع الجزيرة، من الانترنيت.

التحالف ونشر قوات دولية على الحدود بين البلدين[1]. فيما تم الاعتراف العراقي بالسيادة الكويتية رسمياً في 10 نوفمبر مارس من عام 1995 بعد موافقة المجلس الوطني العراقي على القرار ومصادقة مجلس قيادة الثورة عليه[2]، بعد هذا الاعتراف عادّ الوضع مرة أخرى بالحرب الإعلامية وتبادل الاتهامات بين الطرفين، مع استمرار تعرض العراق لضغوط شديدة من قبل إطراف دولية والأمم المتحدة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وضرورة التخلص من ذلك، استمر الصراع على هذه الشاكله مع استمرار الحصار القاسي على العراق **(الشعب كان المتضرر الأكبر)** لحين استجاب العراق وتعاون مع لجان التفتيش وتسليمهم اغلب الملفات السرية، مع ذلك لم يتم رفع الحصار او تسوية الازمة، ومن أجل تحسين الاجواء بين الطرفين بعد فشل الوساطات المتكررة بين البلدين بما في ذلك القمّ العربية، وجه صدام حسين في 2002/12/7 خطاباً تضمن إعتذاراً رسمياً للكويتيين ولأول مرة، عما اسماها اخطاء الماضي في اشارة الى الغزو العراقي للكويت عام 1990. وقال في الرسالة **((إننا نعتذر الى الله عن أي فعل يغضبه سبحانه إن كان وقع في الماضي ممل لا تعرف به ويحسب على مسؤوليتنا، ونعتذر لكم على هذا الاساس))** وقال ايضاً ان الوقت قد حانَّ لتوضيح الحقائق للشعب الكويتي عما حدث لكي يتخذ الموقف الصحيح[3]. فيما أعلن الجانب الكويتي في 2002/12/8 عن رفضه للاعتذار العراقي عن احتلاله لاراضيها عام 1990، جاء ذلك على لسان الشيخ أحمد الفهد الصباح مؤكداً **((على صدام حسين ان يقدم الاعتذار المطلوب للشعب العراقي الذي ظُلم وما زال يزج به وبمقدراته في حروب ومغامرات، والاعلان عن التزامه بتطبيق القرارات الدولية بهذا الشأن))**[4]. تزامن ذلك مع تسارع الاحداث وتأزم الموقف الدولي ضد العراق من خلال الضغوط الامريكية والبريطانية والدول المساندة لها، مع اصدار جملة قرارات في الأمم المتحدة ضد الحكومة العراقية، وبدأ العد التنازلي لهذا الصراع بعد تصلب موقف الحكومة العراقية بشأن الحلول المقترحة لانهاء الازمة، حتى وصل الامر الى طريق مسدود، فحشدت

---

(1) المصدر نفسه.

(2) موقع الجزيرة، من الانترنيت .

(3) موقع الجزيرة، من الانترنيت .

(4) المصدر نفسه .

امريكا وبريطانيا واطراف اخرى تحالفاً عسكرياً ضد العراق[1]. حيث اغلق الكويت حدودها الشمالية في 15 شباط 2003 براً وبحراً، بعد وصول الحشود العسكرية لاراضيها، كذلك السعودية، وازداد نشاط المخابرات الامريكية في العراق ودول اخرى ضد العراقيين المقيمين في الخارج، واخيراً تم طرح حّل آخر للازمة العراقية في الاوساط السياسية العربية والعالمية هو تنحي صدام حسين عن الحكم، واللجوء مع اسرته الى احدى الدول العربية، على ان تستصدر القوانين التي تحول دون ملاحقته قضائياً فيما بعد[2]. في هذه المرحلة من الصراع عقدت المعارضة العراقية في الخارج بكافة فصائلها المتعددة مؤتمرين الاول في لندن والثاني في ك2 في مصيف صلاح الدين في محافظة اربيل، ولاول مرة يعقد مؤتمر للمعارضة على ارض عراقية، قبل نشوب الحرب واسقاط نظام الحكم في العراق[3].

واخيراً بعد انتهاء المدة المحددة للحكومة العراقية وعدم الاستجابة للقرار الدولي، بدأ الحشد الامريكي البريطاني بترتيباته النهائية لاسقاط الحكومة العراقية في أوسع حملة عسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، جاء ذلك في الخطاب الذي ألقاه جورج بوش أمام أكبر مراكز الأبحاث اليمينية في واشنطن " الأمريكان أنتر بر أيز أنستيتيوت american enterprise institute " وفي أواخر فبراير 2003 كان بمثابة تعبير علني من جانب الأدارة الأميركية عن ذلك الهدف الحقيقي فقد قال بوش في خطابه " أن عراقا حرا من شأنه أن يسلط الأضواء على هوة الحرية وقدرتها على تشكيل تلك المنطقة الحيوية من العالم 0" وأضاف "أن نظاما جديدا في العراق سيكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه أمم أخرى في المنطقة "[4] والذي بدأ في الساعة الرابعة من فجر الخميس المصادف 2003/3/18، بعد انتهاء مهلة الساعات الثماني والاربعين التي حددها الرئيس الامريكي جورج بوش لرحيل صدام حسين قد انتهت، محصل احداث عسكرية وسياسية داخل العراق وخارجها، والتي انتهت بدخول القوات المحتلة بغداد في 2003/4/9[5]، وبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العراق السياسي والمعاصر مرحلة الاحتلال للعراق

([1]) جريدة الشرق الأوسط ، العدد 8835 ، بتاريخ 5 شباط 2003 .

([2]) مجلة الاسبوع العربي، العدد 511، في 2003/1/13، ص[16].

([3]) الجزيرة، من الانترنيت.

([4])Text of president bushs remarks , washiugton post , feb26,20030.27,2003:www . washington post. Com/qc2/wp-dyn/a7251-2003feb26.htm.

([5]) مجلة الاهرام العربي، العدد 339، 30ايلول 2003، ص[20].

من جديد، والعودة الى نقطة الصفر، بعد هدم أركان مؤسسات الدولة العراقية الإدارية والإنتاجية والعلمية، وبدأت الصحف والأعلام يتناول هذا الحدث المهم في بداية القرن الحادي والعشرين ومن ثم كيفية التعامل مع حركة الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مرحلة الاحتلال العسكري، وآلية التعامل مع أطياف المجتمع العراقي بجميع أطرافه سواء من كان في الداخل أو من تشكل خارج الوطن كجزء من قوى المعارضة العراقية واستلامها السلطة السياسية حاليا ، بعد أن كانت ضمن

المعارضة السياسية للسلطة [1] .

المحور الرابع

آلية تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية بعد نقل السيادة الكاملة للعراقيين

آلية تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية بعد نقل السيادة الشبه الكاملة للعراقيين في 30 حزيران 2004 وتأسيس حكومة عراقية مؤقته ومسؤولية الطرفين في رسم صورة المستقبل تجاه حّل الازمة التاريخية بشكل نهائي بين البلدين وفق للقانون الدولي والمصالح المشتركة بين الشعبين الشقيقين.

ان ملف العلاقات التاريخية بين العراق والكويت وهو من الملفات الشائكه والمعقده الملئ بالالغام، وبكل عوامل واسباب التوتر والتشنج الا انه قد آن الاوان لاهل القرار بين البلدين في تجاوز كل الحسابات التاريخية الناجمة عن شوائب الماضي وتراكماته، والبدء بصفحة جديدة من التعامل السياسي والاقتصادي على ان يعبر الجانبين عن مصداقية واضحة، من أجل إزالة

([1]) محمد عبد السلام ، الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، لماذا وكيف ، مجلة التقرير العربي ، موقع الجزيرة على شبكة المعلومات ، 2003/2/9 .

كل بقايا ورواسب المرحلة الماضية التي لم تزل تفعل فعلها مستغلة أحوال التوتر، وعدم الاستقرار والانفلات الأمني السائدة في العراق حالياً وعليه يجب ان يعود القطرين من جديد الى طاولة المفاوضات والحوار لحسم الملف الحدودي بشكل عادل ومتوازن لصالح الطرفين.

ان مرحلة ما بعد سقوط الحكم في العراق، وتعين مجلس الحكم الانتقالي في المرحلة الاولى للاحتلال، ثم تشكيل الحكومة العراقية المؤقته لحين القيام بالانتخابات الديمقراطية في البلاد والتي جرت في 30كانون الثاني 2005 وتشكيل الجمعية الوطنية في البلاد ثم تشكيل لجنة لكتابة الدستور الدائم للعراق من داخل وخارج الجمعية. وفي هذه المرحلة حصل تقارب بين البلدين وان كان بحذر وحساسية من خلال اللقاءات الرسمية والشعبية بين مسؤولي الطرفين لتعزيز العلاقات بين البلدين على جميع الاصعدة، واخرها هو زيارة رئيس الوزراء العراقي الدكتور أياد علاوي وأعقبها زيارات أخرى لمسؤولي البلدين للكويت بما ينسجم مع هذا التوجه لحلحلة الازمة التاريخية بين البلدين. وعليه فان تطبيع العلاقات بين البلدين يستوجب مراعاة الحكومتين في الزمن القادم الشروط والمواقف التالية:-

1. بناء جسور الثقة بين الشعبين بشكل صادق وأمين.
2. ازالة ترسبات الماضي، ولاسيما ما حصل بعد 2 آب عام 1990.
3. ان يسود روح التعاون ومنطق العقل والمسؤولية والحكمة بين مسؤولي البلدين.
4. اللجوء الى لغة الحوار بروح الفريق الواحد، وعدم اللجوء الى المواجهة الدبلوماسية او الاعلامية.
5. لملمة الجراح، لما حدث من شرخ مجتمعي كبير بين البلدين ويتحمل مسؤولي الطرفان مسؤولية الاخطاء الجسيمة في هذا المجال.
6. فتح القنوات الدبلوماسية والشعبية والمهنية الى جانب الحكومية بين البلدين والشعبين ضمن المصالحة والمصارحة الودية للطرفين.
7. إعادة النظر بجميع الاتفاقيات والمواثيق المعقودة بين البلدين والذي يرى فيه الجانبين او احدهم انه وضع بشكل متعسف وينعكس بشكل سلبي على المصالح الحيوية والوطنية لكلا الطرفين او احدهم بما في ذلك ترسيم الحدود البرية والبحرية .
8. ربط البلدين والشعبين بمصالح وتعاون اقتصادي من أجل مستقبل زاهر للشعبين.

9. بث روح التسامح من خلال فتح القنوات المختلفة بين الطرفين من اجل تطبيع العلاقات الودية والسلمية وعلى نار هادئة.
10. اللجوء الى الاسرة العربية في حّل ما يحصل بين البلدين بالطرق السلمية، بعد عجز الطرفين من حلها ثنائياً والاستعانة بالقوانين والمواثيق الدولية بما في ذلك محكمة العدل الدولية.
11. رفع القيود والحواجز التقليدية حول حركة المواطن بين الطرفين في كل المجالات الحيوية بما يخّل بالمصالح الحيوية للطرفين وبشكل خاص بعد 2 آب 1990.

الخاتمة

بعد استعراض الجوانب التاريخية والجغرافية والسياسية لموضوعنا فان خاتمة القول في هذا الموضوع الحيوي المهم بين البلدين نقول.

في 19 حزيران 1961 اعترفت الحكومة البريطانية باستقلال الكويت وفي 25 منه أعلن الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم ان الكويت جزء لا يتجزء من العراق ورفض العراق باستقلالها. منذئذٍ طلب حاكم الكويت مساعدة عسكرية بريطانية فنزلت القوات البريطانية على الاراضي الكويتية في 1 تموز. في الوقت عينه رفعت المملكة المتحدة شكوى الى مجلس الأمن ضد العراق نيابة عن الكويت وقام العراق على الفور بتقديم شكوى مقابلة ضد المملكة المتحدة. بحث مجلس الأمن في هاتين الشكويين من الثاني الى السابع من تموز 1961. ان مطالب العراق القائمة على حقيقة معينة وهي ان الكويت كانت من الناحية القانونية الشرعية جزء من ولاية البصرة العثمانية التي اصبحت فيما بعد جزء من الدولة العراقية، وفي هذه الحقيقة جرى التمسك بها بقوة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 واستمر حتى 1963. وقد تمسكت الحكومات المتعاقبة بهذه المطالب وسعت الى حل المشكلة بالتشاور مع الحكومة البريطانية فلم تفلح في ذلك. وعند اعلان استقلال الكويت في عام 1961 حظي برفض

الحكومة العراقية الاعتراف بذلك الاستقلال بتأييد الشعب العراقي. هذا وقد اعربت حتى جماعات المعارضة التي كان زعماؤها في المنفى في القاهرة عن شرعية مطالب العراق في الكويت وأيدت موقف عبد الكريم قاسم مع ان تلك الجماعات كانت تتأمر للاطاحة به.

اما في عام 1963 فقد تغير الوضع جذرياً عندما اعترف العراق باستقلال الكويت وأقام علاقات دبلوماسية طبيعية معها بصفتها عضواً جنباً الى جنب مع العراق في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة. واخذت هذه العلاقات في ما بعد تتذبذب صعوداً ونزولاً بسبب مشكلة الحدود غير المحلولة وكانت هذه العلاقات وثيقة جداً خلال الحرب العراقية الايرانية ولذلك فان الكويتين–والعراقين والاقطار العربية والجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة فوجئوا بغزو العراق للكويت في شهر آب 1990. وكان ذلك الخطأ القاتل بداية لانهيار النظام السياسي في العراق وخضوعه الى سلسلة من العقوبات والحصارات التي تضمنتها العديد من قرارات الأمم المتحدة وما رافق ذلك من اندلاع حرب الخليج الاول وحرب الخليج الثانية وتعرض العراق الى حروب تدميرية للبنى التحتية العراقية وحصار اقتصادي جائر وقد ذهب ضحية تلك الحروب والحصارات مئات الالوف من ابناء الشعب العراقي وكان سوء تصرف السياسات الخاطئة في ادارة دفة الحكم أجتماعيا وأقتصاديا واتباع سياسات داخلية وخارجية خاطئة ادى بالنهاية الى أيجاد مبررات دولية وبالضغوط الأميركية الى أسقاط الدولة العراقية من خلال حشد تحالف دولي مما يسبب بأحتلال العراق في 9 نيسان 2003 وما رافق ذلك وما تلاه من انهيارات سياسية واقتصادية ومالية واجتماعية يدفع الشعب العراقي اليوم ثمنها وهو يأن من نير الاحتلال الاجنبي وأصبح العراق احد البلدان الافقر في العالم بعد ان كان قبل نصف قرن أكثر دول الشرق الاوسط مواردا0

ان الخطأ القاتل الذي ارتكبته الحكومات العراقية السابقة في قضية الكويت قد دفع ثمنه الشعب العراقي غالباً من دمائه ومعاناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اليوم.

والحقيقة ان قسماً من الاخطاء تقع ايضاً على عاتق السلطات الكويتية وكان بالامكان التوصل الى حلول للمشاكل القائمة حينئذٍ وبالطرق السلمية (حول النفط والحدود ومسألة الديون والقروض) لو توفرت حسن النية والثقة بين الطرفين.

ان العديد من العراقيين البسطاء لا يزالون يعتبرون ان الكويت كانت دائماً جزءاً من مأساتهم فقد تم غزو العراق من الكويت التي وضعت تحت تصرف الحلف الأطلسي كل ما يخطر على البال من مساعدات لوجوستيه 0

وستبقى قضية الكويت عالقة أذا لم يعالج جذريا في اذهان العراقيين الذين عاشوا عقدين من الدمار والحصار والتجويع وان معالجة هذه القضية تقضى من السلطات الكويتية تسعى مع الحكومة العراقية التفكير جدياً بدراسة وسائل تطبيع العلاقات مع شعب جار مسلم وعربي عاش المأسي لتلك الأسباب المذكورة.

ان المهمة ليست بالسهلة بل صعبة وشاقة وان أعادة بناء جسورالثقة بين البلدين تحتاج الى جهود سياسية واقتصادية لأزالة آثاره الأجتماعية والنفسية على الطرفين كي يشعر الشعبينقبل الحكومتين ان الازمة قد انتهت والى حين توفر ذلك فاننا نتوقع من الكويتين ان يبدءوا الخطوة الاولى شعبياً ثم رسمياً، مع شعب وحكومة العراق لكي يبدأ الشعب العراقي بخطوتين نحو التسامح وردء الصدأ وأزالة القيود النفسية لفتح آفاق مستقبلية رحبة أمام الشعبين والحكومتين نحو التعاون والتآلف لخدمة الأجيال القادمة 0

قائمة المصادر.

1- احمد مصطفى أبو حاكمة ، 1750-1965 ، طباعة ذات السلاسل ، 1984 .

2- جواد هاشم ، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ، جريدة الشرق الأوسط، العدد 913 ،2003/12/4 .

3- الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، دليل المعلومات عن العالم ، دار اقتصاديات الشرق ، 1981 .

4- جريدة الشرق الأوسط ، العدد 835 ، 2003/2/5 .

5- وزارة الخارجية العراقية ، حقيقة الكويت ، بغداد ، 1962 .

6- حسن سليمان محمود ، الكويت ماضيها وحاضرها ، منشورات المكتبة الأهلية ، بغداد، 1968 .

7- يوسف حسن داود ، الكويت دراسة في تجربة المشاركة السياسية 1961 -1988 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1989 .

8- ليث عبد الحسن ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد 1979 .

9- مجموعة مؤلفين ، تاريخ الوزارة العراقية في العهد الجمهوري 1958 – 1968 ، بيت الحكمة ، بغداد ،ج 5 وج6 ، 2002 .
10-مجلة الأهرام العربي ، العدد 339 ، 2003/9/30 .
11-مجلة الأسبوع العربي ، العدد 511 ،2003/1/13 .
12-موقع الجزيرة نت ، البرنامج المفتوح ما وراء الإحداث. .www.aljazearh.com
13-محمد حمدي الجعفري ، بريطانية والعراق حقبة من الصراع 1914- 1958 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2000 .
14-عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، مطبعة دار الكتب ، ط6 ، بيروت ، ، 1980 .
15- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ،1965 .
16-نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط ، شركة الطبع الأهلية ، 1968.